

واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة (2014-2001)
ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية

The reality of inflation targeting policy in Algeria during the period 2001-2014 and the requirements of its dynamics based on the Turkish experience.

أ/المجّد بن عدة - أستاذ مساعد متقاعد، المركز الجامعي احمد زبّانة - غليزان الجزائر
benadda.mhamed@outlook.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم شامل لسياسة استهداف التضخم، والتي انتهجتها السلطات النقدية الجزائرية بعد اتباعها لسياسة نقدية توسعية، تزامنت مع بداية تطبيق البرامج التنموية الثلاثة في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التحكم في المستوى العام للأسعار، وبالتالي تحقيق استقرار دائم لمؤشرات الاقتصاد الكلية، وكذا استعراض مزايا التجربة الرائدة لدولة تركيا في هذا المجال والتي يمكن أن نستمد منها بعض الحلول.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: إن عدم توفر شروط تطبيق هذه السياسة في الاقتصاد الجزائري حال دون تحقيق النتائج المرجوة، لكن يمكن الاعتماد على هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية في المستقبل على مراحل، على أن يسبق ذلك تذليل الصعوبات التي تواجه تنفيذها، بإعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي في وضع السياسات المناسبة، مع التزامه بالشفافية في تطبيقها، وإخضاعه للمساءلة عن الأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية: استهداف التضخم، استقلالية البنك المركزي، الضغوط التضخمية، السيولة النقدية.

Abstract:

This study aims at conducting a global assessment of inflation targeting policy, adopted by the Algerian monetary authorities following an expansionary monetary policy that coincided with the beginning of the implementation of the three development programs in the 2001-2014 period in order to achieve the ultimate goal of controlling the general level of prices, and consequently stabilizing macroeconomic indicators, as well as exposing the advantages of Turkey's pioneering experience in this field from which we can adopt some solutions.

The study concluded that the absence of conditions for applying this policy in Algeria prevented the desired results from being achieved. However, this method can be used to apply the monetary policy in the future through stages with a condition of overcoming all difficulties facing the application by giving autonomy to the Central Bank to develop appropriate policies and the commitment to respect transparency as well as its submission to interrogations over the planned objectives.

Key words: inflation targeting, central bank independence, inflationary pressures, monetary liquidity.

JEL classification : E31, E52, E58.

Received: 03/08/2016

Revised: 29/11/2016

Accepted: 28/02/2016

Online publication date: 01/03/2017

مقدمة:

4. **حدود الدراسة:** تقتضي دراسة أي موضوع حدوداً له، لتسهيل الوصول إلى الأهداف المرجوة من البحث وهي كما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** يعتبر التضخم من المواضيع التي يصعب التحكم فيها نتيجة لتعدد المتغيرات التي تؤثر وتتأثر بتغيرها، مما يستوجب علينا وضع حدود موضوعية للبحث حيث سنركز فقط في هذا الصدد على دراسة سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد الجزائري ومقارنتها بالنتائج التي توصلت إليه التجربة التركية.

- **الحدود المكانية:** سوف نعمل على إسقاط هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري.

- **الحدود الزمنية:** غطت الدراسة الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، نتيجة تميزها بتنوع السياسات النقدية التي استخدمها البنك المركزي للقضاء على الضغوطات التضخمية، وكذا السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقتها الحكومة الجزائرية لدعم النمو الاقتصادي.

5. **المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:** من أجل الإجابة على

الأسئلة الواردة في الإشكالية اعتمدنا على المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل، وذلك من خلال التطرق لمختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بسياسة استهداف التضخم بصفة عامة، وتحليل واقعها في الجزائر بصفة خاصة وكذا عرض نتائج تجربة تركيا في هذا المجال، معتمدين في ذلك على مداخلات وتقارير خاصة بالبنك المركزي الجزائري والتركي، من أجل الحصول على إحصائيات ذات صلة بالموضوع، فضلاً عن مجموعة من الكتب والمقالات والمواقع الإلكترونية.

6. **الدراسات السابقة:** هناك بعض الدراسات التي تناولت سياسة استهداف التضخم في الجزائر وأخرى تطرقت إلى تقييم بعض التجارب الرائدة للدول الناشئة والمتقدمة، سنطرق إلى أهمها فيما يلي:

◀ الدراسة التي قام بها الأستاذين بن علي بلعزوز و طيبة عبد العزيز من جامعة الشلف بعنوان " تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم"، حيث خلص الباحثان إلى أن السياسة النقدية المتبعة في هذه الفترة لم تكن فعالة بسبب تعدد وتضارب الأهداف، وسياسة استهداف التضخم لا يمكن تطبيقها لعدم توفر بعض الشروط، وعليه يجب العمل مستقبلاً على تحقيق هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل، مع إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر واعتماد نموذج قياسي ملائم للتنبؤ بمعدل التضخم⁽¹⁾؛

◀ الدراسة التي قام بها " HAKAN KARA" في سبتمبر 2006 بعنوان: " Turkish Experience With Implicit Inflation Targeting "

لقد عرفت السياسة النقدية في الجزائر منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، العديد من التغيرات نظراً إلى الارتفاع الكبير وغير المسبوق لمعدلات التضخم لفترات طويلة، حيث لم تعد السياسات المطبقة آنذاك تتمتع بقبول واسع بسبب فشلها الذريع في كبح جماح التضخم، نتيجة لتركيز السلطة النقدية على مدار هذه السنوات على الأدوات التقليدية غير المباشرة: كالمجاميع النقدية أو سعر الصرف للحد من التضخم، والتي بقيت على حالها دون أن تواكب الإصلاح النقدي المتعلق بالنقد والقرض (القانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990) والتعديلات التي تبعتها، حتى أصبحت عائقاً بات يُهدده بسبب عدم كفاءتها في بلوغ هدف الاستقرار، وإهالها للسياسات النقدية الحديثة المباشرة، الأمر الذي استدعى اقتراح فكرة استهداف التضخم في حد ذاته، خاصة بعد تحقيق عدة دول متقدمة وناشئة لنتائج مُتميزة بعد خوضها هذه التجربة.

بناءً على ما تمّ عرضه ونظراً لأهمية الموضوع وتعدد جوانبه فإنه يبرز أمامنا السؤال الرئيس التالي: هل حققت سياسة استهداف التضخم الهدف النهائي للسياسة النقدية خلال المرحلة الممتدة من (2001-2014) ؟ وهل يمكن تفعيلها باتباع خطوات التجربة التركية؟

1. **فرضيات الدراسة:** تسعى هذه الورقة البحثية إلى اختبار صحّة الفرضية التالية:

يملك البنك المركزي الجزائري أداة حديثة لإدارة السياسة النقدية، تمثل في استراتيجية تستهدف معدل كمي محدد للتضخم كاستهداف مباشر، يتم من خلالها الوصول لاستقرار الأسعار في الأجل الطويل كاستهداف نهائي، ويتوقف نجاحها على مدى الالتزام بتطبيق شروطها.

2. **أهداف الدراسة:** إن اختيارنا لهذا الموضوع ما هو إلا محاولة لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- الإحاطة بالإلام بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع دراستنا؛
- إلقاء الضوء على تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال مرحلة تطبيق برامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي (2001-2014)؛
- تحليل العوامل التي تسببت في وجود الفائض النقدي، وإيجاد الطريقة المثلى لتسييره واستغلاله؛
- تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر، والتأكد من مدى فعاليتها وتحقيقها للهدف النهائي للسياسة النقدية، مع عرض نتائج التجربة التركية في هذا المجال للاستفادة منها.

3. **أهمية الدراسة:** تتجلى أهميتها في كونها تتناول ظاهرة خطيرة ألفت بظلالها على المشهد الاقتصادي في الجزائر، والذي وصلت فيه معدلات التضخم إلى مستويات مرتفعة، مما استلزم تبني سياسات عرفت بسياسات استهداف التضخم لأجل تحقيق هدف استقرار الأسعار.

1. 1 - بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مقالة بعنوان "تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم"، جامعة الشلف، الجزائر، صفحة 16-17

كما قدّم أيزر توتار **Eser Tutar (2002)** تعريفاً مشابهاً لتعريف "بارنانك" معتبراً استهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية، يتسم بالإعلان العام عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف كمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة، أو أكثر مع التصريح الظاهر بأن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل⁽⁴⁾.

وقد اقترح لارس سفانسن **Lars Svensson (2002)** تعريفاً واسعاً لسياسة استهداف التضخم اعتماداً على خصائصه الثلاثة:

- ◀ نظام يتميز بتوافر هدف صريح كمي لمعدل التضخم من خلال تحديد: المؤشر، والمستوى المستهدف، ومجال التغير، والأفق الزمني⁽⁵⁾؛
- ◀ يحتاج إلى آليات متطورة للتنبؤ بمعدلات التضخم على المدى البعيد يقدمها البنك المركزي؛
- ◀ درجة عالية من الشفافية والمسؤولية من قبل البنك المركزي في تحقيق الهدف النهائي.

كما يعرف الأستاذ إساعيل أحمد الشناوي (2004) استهداف التضخم بأنه يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبياً، لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم، ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد، أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير، وتحقيق استقراره في الأجل الطويل يُعْتَبَل الهدف الأساسي للسياسة النقدية⁽⁷⁾.

يقترح ميرفين كينج **Mervyn King (2005)** مفهوماً آخرًا لاطار سياسة استهداف التضخم ويعتبره⁽⁸⁾:

- ◀ كهدف كمي دقيق للتضخم في الأجل المتوسط؛
- ◀ كرد عن الصدمات الاقتصادية في المدى القريب.

كما سبق، يمكن تعريف نظام استهداف التضخم بأنه أداة وسيطة تستخدمها البنوك المركزية لإدارة السياسة النقدية، حيث تقوم بإصدار السياسة متضمنة تحقيق معدل تضخم مستهدف في إطار قيد زمني محدد، وذلك من خلال آليات

4- Eser Tuter, "Inflation Targeting in Developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy", Blacksburg, Virginia, July 2002, page 01

5- Jennifer Smith, "Economic Policy in the UK Macroeconomic Policy the Definition of Inflation Targeting", University of Warwick, page 02

6 - Zied Ftiti & Jean - François Goux, "Le ciblage d'inflation: un essai de comparaison internationale" (France: Groupe d'Analyse et de, Théorie Economique Lyon-St Etienne, Mars 2011), p. 5.

2. 7 - إساعيل أحمد الشناوي، "استهداف التضخم و الدول النامية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد، جامعة عين الشمس مصر، 2004، صفحة 32

8- Jennifer Smith, "Economic Policy in the UK Macroeconomic Policy the Definition of Inflation Targeting", University of Warwick, page 04

عرض خلالها الباحث اهم التحديات التي واجهت تركيا أثناء تطبيقها لسياسة استهداف التضخم والإنجازات المحققة، انطلاقاً من تبني الاستهداف الضمني في عام 2001 و وصولاً إلى الاستهداف التام في 2006، وقد فسّر سبب هذا الانتقال التدريجي بعدم اكتمال الشروط الأساسية للاستهداف وهي الاستقلال المؤسساتي والدعم السياسي، وهو بذلك يعرض هذه التجربة الرائدة لتركيا للدول النامية التي ترغب في تطبيق سياسة استهداف التضخم على مراحل.

7. هيكل الدراسة: قسّمنا هذه الدراسة إلى الأقسام التالية:

أولاً: الاطار النظري والقانوني لسياسة استهداف التضخم بالجزائر؛

ثانياً: تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر في الفترة (2001-2014)؛

ثالثاً: عرض تجربة تركيا الرائدة في استهداف التضخم (2001-2012)؛

رابعاً: الخاتمة.

أولاً: الاطار النظري والقانوني لسياسة استهداف التضخم بالجزائر

تأسيساً لما سبق، سنقوم بتسليط الضوء على سياسة استهداف التضخم من خلال الإلمام بمختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالمصطلح، فضلاً عن عرض الاطار النظري والقانوني لهذه السياسة بالجزائر.

أ- مفهوم سياسة استهداف التضخم: وردت العديد من التعاريف لهذا المصطلح، سنقتصر على سرد أهمها فيما يأتي:

يُعرّف **بارنانك Bernanke (1999)** استهداف التضخم بأنه اطار للسياسة النقدية، يتميز بالإعلان العام عن الهدف الكمي الرسمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر، مع بذل جهد لإعلام الجمهور بخطط و أهداف السياسة النقدية والاعتراف الواضح بأن الهدف النهائي للسياسة النقدية في المدى البعيد هو استقرار التضخم⁽¹⁾.

ويرى **ازيرولان Hazirolan (1999)** بأن استهداف التضخم ليس طريقة لتخفيض التضخم الحالي، ولكنه إرساء لنظام مراقبة وتحكم في استقرار السعر في الاقتصاد بعد فترة من إزالة التضخم⁽²⁾.

ويشير كل من: **ميسكين و سافاستانو Mishkin et Savastano (2000)** إلى أن استهداف التضخم هو عبارة عن اطار للسياسة النقدية، يستند على إعلان هدف عددي للتضخم، مع التزام جميع المؤسسات بتحقيق هذا الهدف المعلن⁽³⁾.

1- Jennifer Smith, "Economic Policy in the UK Macroeconomic Policy the Definition of Inflation Targeting", University of Warwick, page 03

2- Eser Tuter, "Inflation Targeting in Developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy", Blacksburg, Virginia, July 2002, page 01

3 - Anil Duman, "Inflation Targeting as a Monetary Policy and its Applicability to developing Countries", Working paper N° 07 June 2002, the central Bank of the Republic of turkey, page 03

بطريقة مرنة من طرف بنك الجزائر، أي وضع إطار مرجعي يركز فيه الهدف المرن للتضخم أكثر فأكثر⁽⁵⁾.

لذلك تعتبر سنة 2010 نقطة تحول في مجال استهداف التضخم في الجزائر، واستنارم تطبيق هذه السياسة المرور ببعض المراحل نوجزها فيما يلي:

◀ 2011 أول سنة لتطبيق استهداف التضخم الضمني على الأفق متوسطة الأجل⁽⁶⁾؛

◀ 2012 الإعلان عن فكرة تطبيق الاستهداف المرن للتضخم، الذي يعتمد على⁽⁷⁾؛

- مؤشر أسعار الاستهلاك؛

- إيجاد علاقة بين التضخم والمجموع النقدي M2 (خارج ودائع قطاع المحروقات).

◀ 2013 أول سنة لتطبيق الاستهداف المرن للتضخم⁽⁸⁾.

ثانياً: تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر في الفترة (2001-2014)

لقد أدى الانفراج المالي مع مطلع الألفية الثالثة، والذي بدأ بتحسين إيرادات الدولة من صادرات المحروقات واستقرار المؤشرات الكلية خاصة النقدية منها، إلى انتباه الحكومة منحى مغاير في السياسة الاقتصادية الكلية، حيث أصبحت تعتمد على سياسة اقتصادية جديدة ذات توجه كينزي، تهدف أساساً إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري، وتشجيع الاستثمار الإنتاجي لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، مما جعل السياسة النقدية كأداة ثانوية مساعدة للسياسة المالية على طوال الفترة 2001-2014، مع منح صلاحيات أوسع لوزارة المالية لجعل السياسة النقدية تتماشى ومتطلبات هذه البرامج التنموية.

لقد عرفت سنة 2000 ادنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر، ويرجع سبب ذلك إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي استدعت قيام السلطات بتحرير الأسعار، رفع أسعار الفائدة، التخلي عن الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة، تجسيد الأجور، وفي المقابل تُعد الفترة 2001-2014 مغايرة تماماً في تطور معدلات التضخم، نتيجة لتطبيق سياسة مالية توسعية، ونتائج الجدول الموالي تبرز اهم التغيرات التي حصلت:

السياسة النقدية، على أن يعطى للبنك المركزي استقلالية كاملة في وضع لسياسات، وأن يكون مسؤولاً عن النتائج المحققة، وبالتالي يعتبر استهداف التضخم الهدف الوحيد للسياسة النقدية وبقية الأهداف كالتوظيف الكامل أو استقرار سعر الصرف تعتبر ثانوية، كما يسمى كذلك هذا النظام أحياناً باستهداف التضخم المتنبأ، لأن البنك المركزي يراقب التضخم المستقبلي بدلاً عن التضخم الحالي ويقوم بإجراء تنبؤات زمنية للتضخم، حيث يتم إبراز تلك التنبؤات والأرقام المستهدفة⁽¹⁾،

ب- **الإطار القانوني لسياسة استهداف التضخم بالجزائر:** تطلب كذلك تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، إحداث إصلاح عميق لإطار و وسائل السياسة النقدية بواسطة القانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد و القرض، وفي 2003 تم إحداث تعديل للصلاحيات العامة لبنك الجزائر بواسطة الأمر رقم 03-11 حيث تم تكليفه بتنظيم الحركة النقدية، التوجيه والرقابة، بكل الوسائل الملائمة⁽²⁾، خاصة بعد فضيحي بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، والتي أبانت عن ضعف آليات الرقابة التي كان يستعملها بنك الجزائر، حيث تنص المادة 35 منه على ما يلي: "تمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لضمان نمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"⁽³⁾.

وفي سنة 2009 تمت مراجعة وتكملة الإطار التنظيمي المتعلق بتدخلات بنك الجزائر، بموجب تنفيذ أهداف السياسة النقدية المحددة من طرف مجلس النقد والقرض (نص المادة 62 من الأمر 03-11)، وتماشياً مع التطورات على المستوى العالمي في مجال السياسة النقدية عقب الأزمة المالية الدولية، أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 09-02 المؤرخ في : 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، وسائلها وإجراءاتها، إضافة إلى ذلك تُعطي الأحكام التشريعية الجديدة المدعمة بالأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11، إرساءً قانونياً لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية مبرزاً ضرورة استهداف التضخم⁽⁴⁾.

بالفعل، فإن هدف التضخم الكامن في الإطار التنظيمي الجديد للسياسة النقدية، والذي وُضع في أوت 2010، أصبح أساسياً مقارنة بالأهداف الكمية النقدية للفترة الممتدة من 2001 إلى 2009، والتي يمكن اعتبارها أهدافاً وسيطة قصيرة الأجل (للتأثير على المجاميع النقدية وعلى سعر الصرف)، وعليه تطلب استهداف التضخم على الأفق متوسط الأجل، تطوير وسائل ملائمة تسمح بتعميق الإطار التحليلي، تدعياً لصياغة السياسة النقدية و لتطبيقها

⁵ - التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر، "التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر"، طبعة نوفمبر 2014، ص 151

⁶ - Rapport 2012 de la Banque d'Algérie, «Evolution Economique et Monétaire en Algérie», 16 Juillet 2013, page 129

⁷ - Rapport 2012 de la Banque d'Algérie, , page 148

⁸ - Rapport 2012 de la Banque d'Algérie, «Evolution Economique et Monétaire en Algérie», 16 Juillet 2013, page 129

¹ - "المصرفي" مجلة مصرفية اقتصادية، بنك السودان المركزي، العدد 49، سبتمبر 2008، صفحة 18

² - التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر، "التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر"، طبعة نوفمبر 2014، ص 154

³ - التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر، "التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر"، طبعة نوفمبر 2014، ص 184

⁴ - التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر، "التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر"، طبعة نوفمبر 2014، ص 150

الجدول رقم 1: تطور معدل التضخم الفعلي و المستهدف في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

سنة الأساس 2001=100

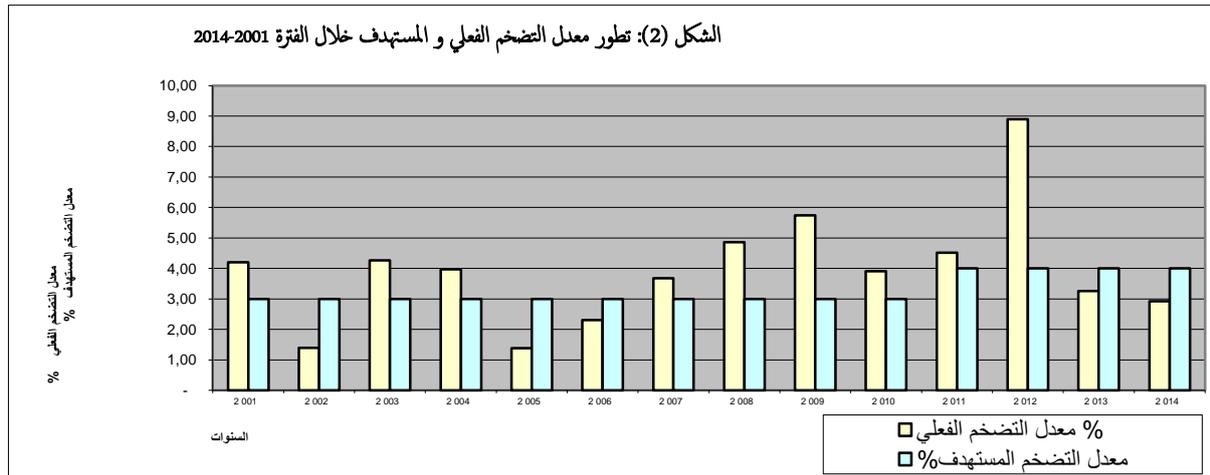
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
لأسعار المستوى العام	100,00	101,40	105,72	109,92	111,43	114,01	118,20
معدل التضخم الفعلي %	4,20	1,40	4,26	3,97	1,38	2,31	3,68
%معدل التضخم المستهدف	3	3	3	3	3	3	3
% الانحراف (الفجوة)	1,2	-1,6	1,26	0,97	-1,62	-0,69	0,68

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
لأسعار المستوى العام	123,95	131,06	136,19	142,34	155,00	160,05	164,72
معدل التضخم الفعلي %	4,86	5,74	3,91	4,52	8,89	3,26	2,92
%معدل التضخم المستهدف	3	3	3	4	4	4	4
% الانحراف (الفجوة)	1,86	2,74	0,91	0,52	4,89	-0,74	-1,08

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الحوصلة الإحصائية 1962-2011 للديوان الوطني للإحصائيات، صفحة 260، الحوصلة الإحصائية الثلاثية رقم 30 الصادرة عن البنك المركزي

الجزائري في جوان 2015، صفحة 10-30 Les comptes économiques de 2000 à 2012 N°640 ONS, Juillet 2013

وقد كان التمثيل البياني للجدول السابق كما يلي:



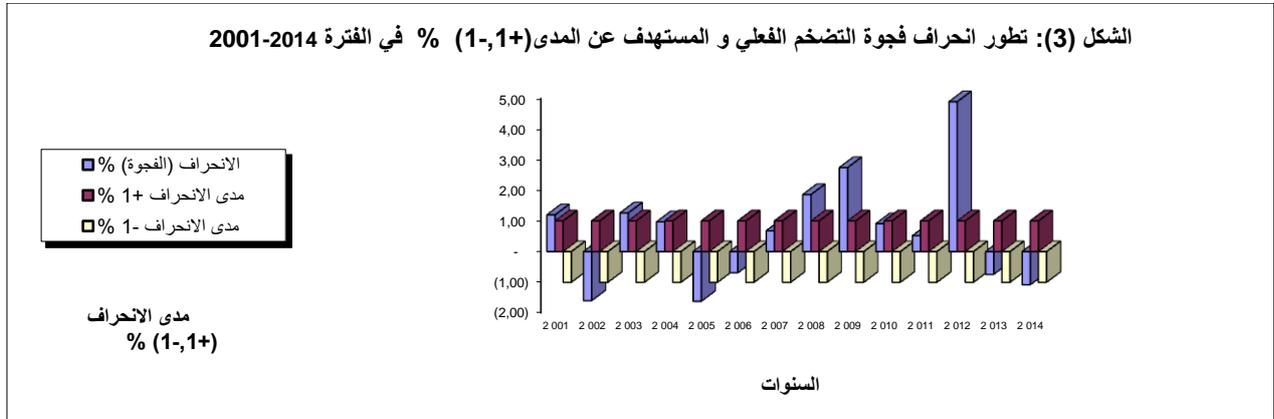
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

من خلال قراءة الجدول (1) والشكل المرافق له، والشكل (3) أدناه نلاحظ أن السلطة النقدية في الجزائر قد حققت أفضل أداء من حيث استهداف التضخم خلال الفترات 2010-2011-2013، وخفضت الانحراف

في حدود نطاق التغير المسموح به $\pm 1\%$ إلى: $+0,91\%$ ، $+0,52\%$ ، $-0,74\%$ على التوالي، وذلك على الرغم من الارتفاع الذي شهدته أسعار

المواد الأساسية المستوردة، مما أدى إلى تزايد حدة الضغوط التضخمية، أما الانحراف بـ 1,86% و 2,74% على التوالي، وهذا في ظل ما فرضته الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) من تباطؤ في معدلات النمو، وتزايد جموح التضخم المستورد.

الشكل (3): تطور انحراف فجوة التضخم الفعلي و المستهدف عن المدى (1-,1+) % في الفترة 2001-2014



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

أما إذا اردنا تتبع الوضعية النقدية، نجد أن الضغوط التضخمية ناتجة عن التوسع النقدي، وكذا فائض السيولة في الجزائر يرجع أساساً إلى الأثر الكبير الذي يمارسه صافي الموجودات الخارجية لدى بنك الجزائر، ولتوضيح الفكرة أكثر نلقي نظرة عن الجدول رقم (2) والتمثيل المرافق له:

تميّزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني للسياسة النقدية مع الاحتفاظ بالأهداف الكمية النقدية أين تمّ اعتبار هدف التضخم كهدف نهائي، وقد ساهمت الإدارة المنسقة للسياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر، إلى احتواء الضغوط التضخمية التي تولدت في السنوات 2007 إلى 2014 ذات الصلة بالتوسع الميزاني والتوسع النقدي المرتبط به (1)، وإلى إرساء مزيد من الاستقرار النقدي، على الرغم من حدة الفائض الهيكلية للسيولة خلال السنوات 2002 إلى 2014، وتأثير الأزمة المالية الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية منذ سنة 2008، وكذا الزيادات الكبيرة في أجور القطاع العام دون مقابل في الإنتاجية.

علاوة على ذلك، ساهم الطابع الداخلي أساساً لتضخم أسعار المنتجات الأساسية التي حدثت في بداية 2011 في ذروة تضخم سنة 2012 والتي بلغت نسبة 8,89%. مما دفع ببنك الجزائر إلى إدخال في بداية 2013 أداة جديدة لاسترجاع السيولة وإلى رفع معدل الاحتياطيات الإلزامية في شهر ماي من نفس السنة، وهذا بهدف تدقيق إدارة للسياسة النقدية وتبني منهج استشرافي. بالفعل إذا كان معدل التضخم قد تجاوز في 2012 المعدل المستهدف على المدى المتوسط، فإن المنهج الاستشرافي للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر، قد دعم عودة معدل التضخم ابتداءً من سنة 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد و القرض، حيث أغلقت السنة بمعدل تضخم قدره 3,26%. وسنة 2014 بمعدل 2,92% فقط، ليصير بذلك التحكم في التضخم فعلياً ويساهم في إرساء أقوى للاستقرار النقدي والمالي (2).

¹ - التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، طبعة نوفمبر 2014، ص 201
² - التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، طبعة نوفمبر 2014، ص 154

الجدول رقم (2): تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة : مليار دينار جزائري

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات	
7415,50	5515,00	4179,40	3119,20	2342,70	1755,70	1310,80	صافي الموجودات الخارجية	مقابلات الكتلة النقدية
-1420,90	-581,40	-32,50	618,90	1011,80	1145,80	1162,70	صافي الموجودات الداخلية	
5994,60	4933,70	4146,90	3738,00	3354,40	2901,50	2473,50	M2 النقود و أشباه النقود	الكتلة النقدية
4233,60	3167,60	2422,70	2160,50	1630,40	1416,30	1238,50	M1 النقود	
1761,00	1766,10	1724,20	1577,50	1724,00	1485,20	1235,00	أشياء النقود	

التغير السنوي بالنسبة المئوية %

21,50	18,70	10,90	11,40	15,60	17,30	22,30	M2 النقود و أشباه النقود %	الكتلة النقدية
33,70	30,80	12,10	32,50	15,10	14,40	18,20	M1 النقود	
-0,30	1,70	9,30	-8,50	16,10	20,30	26,80	أشياء النقود	
64,00	57,90	55,20	61,00	63,70	63,90	58,10	M2/PIB معدل السيولة %	

الوحدة : مليار دينار جزائري

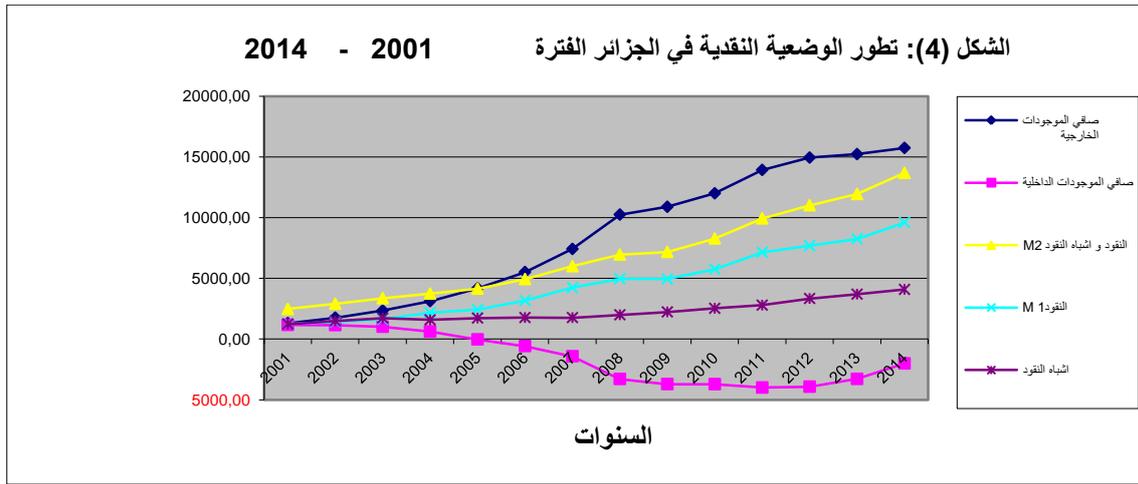
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات	
15734,90	15225,20	14940,00	13922,40	11996,50	10885,70	10246,90	صافي الموجودات الخارجية	مقابلات الكتلة النقدية
-2008,30	-3283,60	-3924,80	-3993,20	-3715,80	-3712,60	-3291,00	صافي الموجودات الداخلية	
13677,10	11941,50	11015,10	9929,20	8280,70	7173,10	6955,90	M2 النقود و أشباه النقود	الكتلة النقدية
9595,30	8249,80	7681,50	7141,70	5756,40	4944,20	4964,90	M1 النقود	
4 081,80	3691,70	3333,60	2787,50	2524,30	2228,90	1991,00	أشياء النقود	

التغير السنوي بالنسبة المئوية %

14,53	8,40	10,90	19,90	15,40	3,10	16,00	M2 النقود و أشباه النقود %	الكتلة النقدية
16,31	7,40	7,60	24,10	16,40	-0,40	17,30	M1 النقود	
10,56	10,70	19,60	10,40	13,30	11,90	13,10	أشياء النقود	
79,49	72,10	68,40	68,40	69,10	72,00	62,7	M2/PIB معدل السيولة %	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية و الثلاثية لبنك الجزائر من 2003 إلى 2014

وقد كان التمثيل البياني للجدول السابق كما يلي:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02

فائض السيولة، المطلوب هو التنسيق بين السياسة النقدية وبقية السياسات الاقتصادية الأخرى وخاصة السياسة المالية من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي، والتقليل من التبعية للخارج التي جعلت الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات الأسواق العالمية.

ثالثاً: عرض تجرية تركيا رائدة في استهداف التضخم (2001-2012)

يعتبر استهداف التضخم من القضايا التي يدور حولها نقاش واسع على المستوى العالمي، وذلك على الرغم من مرور خمسة وعشرون عاماً على تبني أول دولة لهذا النظام (نيوزيلندا) كهدف وحيد للسياسة النقدية في عام 1990، وقد بلغ عدد الدول التي طبقت هذا النظام بنهاية عام 2008 حوالي 25 دولة وعدد كبير آخر في طريقه لتبني هذه السياسة⁽¹⁾.

فلا يمكن في هذا الصدد عرض كل التجارب الخاصة بالدول الناشئة أو الصناعية، ولكن سنحاول في هذا المجال الاقتصار على عرض تجرية تركيا وهي متقاربة مع واقع الجزائر بهدف تعظيم الاستفادة منها قدر الإمكان، وكغيرها من الدول خاضت تركيا تجرية ناجحة ورائدة في مجال استهداف التضخم، بالنظر إلى المستويات المنخفضة للتضخم التي حققتها في فترة الاستهداف من 68% في نهاية سنة 2001 إلى 5,9% في نهاية سنة 2006، وهذا بعدما سجلت في التسعينات معدلات مرتفعة فاقت حدود 100%، والنتائج مبيّنة في الشكل الموالي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أعلاه التطور المسجل في الوضعية النقدية من سنة لأخرى، فقد ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات في سنة 2000 على تراكم مزايد للاحتياطيات الرسمية للصرف لدى بنك الجزائر، و لكونها من أهم مقابلات الكتلة النقدية التي أثرت تأثيراً بالغاً على الوضع النقدي، انعكس ذلك على سياسات وقرارات البنك في المجال النقدي.

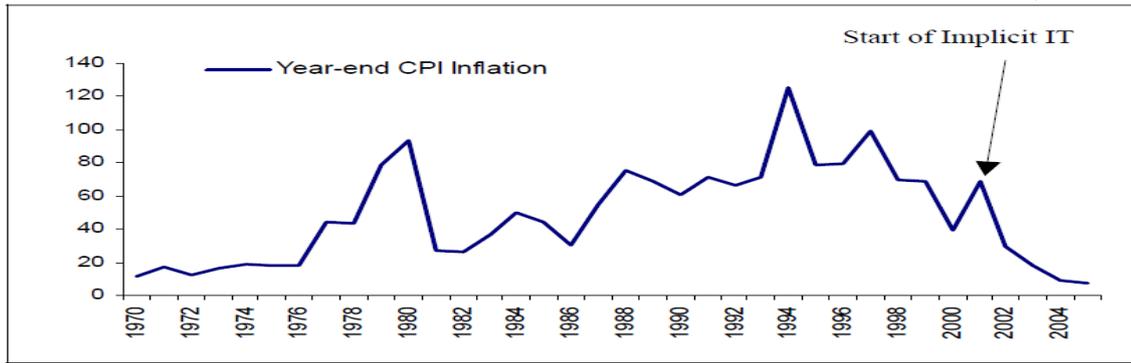
والملاحظ أن هذا الوضع يتميز بسيولة مفرطة وغير مستغلة لدى الجهاز المصرفي، وفي المقابل تتمتع موازنة الدولة بفائض معتبر، الأمر الذي أصبح فيه الأصول الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر المصدر الرئيسي لهذا الفائض النقدي، والتي قدرّت بمتوسط نمو قدره 38,50% خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2008، مقارنة بالفترة 2009-2014 التي بلغ فيها متوسط معدل النمو 7,51% نتيجة للصدمة الخارجية لسنة 2009، المتمثلة في انهيار إيرادات صادرات المحروقات بنسبة قدرها 42,5% مقارنة بسنة 2008، بالإضافة إلى الضغوط التضخمية الناتجة عن تضخم فاتورة المواد الغذائية المستوردة.

أما بالنسبة للكتلة النقدية فقد سجلت توسع في نمو المجمع M2 من 2473,50 مليار دج سنة 2001 إلى 13677,10 مليار دج سنة 2014، بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية، حيث ارتفعت بنسبة زيادة تقدر بـ 1100% خلال أربعة عشر سنة الماضية، وهذا نابع عن التوسع القوي لشبكة الكتلة النقدية التي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة ومن الودائع لأجل التي ارتفعت بسبب الادخار المالي لسوناطراك، إضافة إلى ذلك ارتفعت قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1310,80 مليار دج إلى 15734,90 مليار دج سنة 2014 أي بنسبة نمو تقدر بـ 453%.

يتضح من خلال تحليل الوضعية النقدية في الجزائر أنها غاية في التعقيد، فبالرغم من وضوح أهداف السياسة النقدية التي أقرها قانون النقد والقرض والتعديلات المتعاقبة التي طرأت عليه، فإنه لا يمكن للسياسة النقدية تجاهل أمور أخرى تؤثر مباشرة على تحقيق الهدف النهائي، فظاهرة فائض السيولة الهيكلي الذي ميز الاقتصاد الوطني خلال الفترة محل الدراسة، بنى بحدوث ضغوط تضخمية مفاجئة قد تهدد الاستقرار الاقتصادي مستقبلاً، نظراً لأن أسباب هذا الفائض متعلقة بالخلل الهيكلي للاقتصاد، والمتمثل في الاعتماد على قطاع المحروقات، فمداخيل النفط الذي يتم تنقيدها هي السبب الرئيسي في

1- Zehra Yeşim GÜRBÜZ BEŞEK, «CREDIBILITE ET EFFICACITE DE LA POLITIQUE DE CIBLAGE D'INFLATION EN TURQUIE SUR LA PERIODE 2002 ET 2006», Thèse de Doctorat en Sciences Economiques. Université Rennes, 2008. France, page 43

الشكل (5): تطور معدل التضخم في الاقتصاد التركي للفترة (1970-2005)



Reference : A .Hakan Kara, "Turkish Experience with implicit Inflation Targeting", Working paper September 2006 , the central Bank of the Republic of turkey, page 04

مع صندوق النقد الدولي سميت بـ "ستاند باي" للفترة الممتدة من 2002 إلى 2004.

◀ في 2001 تمّ تعديل قانون البنك المركزي التركي بهدف تقوية استقلاليتها، وبعده اعلن هذا الأخير بالاتفاق مع الحكومة عن فكرة الاستهداف الضمني لمعدلات التضخم للسنوات الثلاثة القادمة وهي : 35% في نهاية سنة 2002 ، 20% في نهاية سنة 2003 ، و 12% في نهاية سنة 2004، وكانت النتائج مبيّنة في الجدول الموالي والتمثيل البياني الممثل له:

إلا أن تبني هذه السياسة كان في البداية غير تام، وأطلق عليه مصطلح الاستهداف الضمني والسبب في عدم اعتمادها التبرني التام هو عدم اكتمال الشروط الأولية ونقص الشروط العامة.

على الرغم من حدة الأزمات السياسية، النقدية والمالية التي هزت تركيا إلا أنها استطاعت في أقل من (10) عشر سنوات أن تتحول من دولة تصنف عالمياً في خانة الدول النامية، إلى دولة من الاقتصاديات الناشئة، فقد أصبحت من بين القوى الاقتصادية العظمى في العالم، حيث تدل كل المؤشرات على ذلك، ويرجع هذا التحول أساساً إلى الصرامة والانضباط في تجسيد سياسات الإنعاش الاقتصادي التي اعتمدها السلطة التركية لمواجهة مختلف الأزمات التي أصابت البلد، وقد ساهمت هذه السياسات الإصلاحية، التي أخذت شكل برامج استقرار لتعزيز مرونة الاقتصاد واستقراره المالي، وكذا تحسين أدائه والحفاظ على ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين ، ولعل تجربة استهداف التضخم أكبر دليل على ذلك، والتي سنستعرض أهم مراحلها والعقبات التي واجهت تنفيذها في ما يلي⁽¹⁾:

◀ بعد فشل بعض السياسات التقليدية المضادة للتضخم التي انتهجتها تركيا، ومن أجل النهوض بالاقتصاد والتخفيف من الضغوط التضخمية، استنجدت تركيا بالهيئات الدولية للحصول على قرض موجه لتحقيق الاستقرار تمّ الإعلان عنه في جوان 1999 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي للفترة الممتدة من 2000 إلى 2002 وهو يرمي إلى:

- تخفيض معدل التضخم إلى مستوى 25% في نهاية سنة 2000، 12%
- في نهاية سنة 2001، و7% في نهاية سنة 2002؛
- تخفيض معدل الفائدة الحقيقي.

إلا أن تنفيذ هذا البرنامج قد فشل بسبب النزاع السياسي (في فيفري 2001) الذي كان بين الرئيس التركي ورئيس وزرائه، ولتدارك الوضع قامت السلطات التركية عقب ذلك (في ماي 2001) بإمضاء اتفاقية ثانية

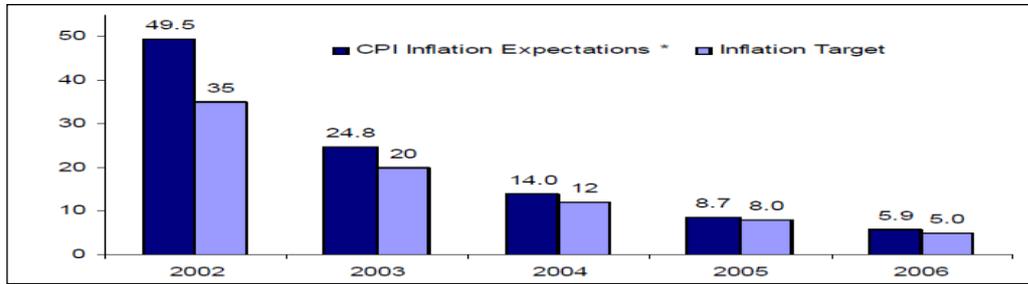
1- Zehra Yeşim GÜRBÜZ BEŞEK, *Op.Cit*, pages 53-54

الجدول رقم (3): تطور الانحرافات عن معدل التضخم الضمني المستهدف في تركيا خلال الفترة (2006-2002)

الانحراف (الفجوة) %	الضمني % المستهدف التضخم معدل	% الفعلي التضخم معدل	السنوات
14,50	35,00	49,50	2002
4,80	20,00	24,80	2003
2,00	12,00	14,00	2004
0,70	8,00	8,70	2005
0,90	5,00	5,90	2006

Reference : A .Hakan Kara, "Turkish Experience with implicit Inflation Targeting", Working paper September 2006 , the central Bank of the Republic of turkey, page 12

الشكل (6): مقارنة بين معدل التضخم الفعلي والمستهدف الضمني خلال الفترة (2006-2002)



Reference : A .Hakan Kara, "Turkish Experience with implicit Inflation Targeting", Working paper September 2006 , the central Bank of the Republic of turkey, page 12

من خلال قراءة الجدول رقم (3) والشكل المرافق له، يلاحظ أن البنك المركزي التركي قد حقق أفضل أداء له من حيث التضخم خلال سنة 2005 و 2006، وخفض الانحراف إلى 0,70% و 0,90% على التوالي، وهذا في حدود نطاق التغير المسموح به $\pm 1\%$ ⁽¹⁾.

◀ في عام 2005 قامت تركيا بالإصلاح التقدي، ومعه بقيت معدلات التضخم منخفضة في حدود مدى الاستهداف ولم تحقق المعدل المستهدف، وعلى غرار ذلك احرز الاقتصاد معدل نمو اقتصادي مرتفع قيّر بـ 7% ؛
 ▶ في عام 2006 ولأول مرة منذ تبني سياسة الاستهداف الضمني، انخرقت معدلات التضخم عن مدى الاستهداف، وذلك لعدة أسباب منها: ارتفاع سعر الصرف، صدمات العرض الكلي، ارتفاع أسعار البترول والذهب على المستوى العالمي ⁽²⁾،
 ▶ شهد عام 2006 إعلان البنك المركزي التركي رسمياً عن سياسة الاستهداف التام للتضخم، سنعرض أهم خصائصها في الجدول الموالي:

1- Inflation Report 2006-IV, The Central Bank of the Republic of Turkey, page 2

2- Zehra Yeşim GÜRBÜZ BEŞEK, Op.Cit, page 201

الجدول رقم (4): سياسة الاستهداف التام للتضخم في تركيا خلال الفترة (2006-2009)

البلد	تاريخ الاستهداف التام	مؤشر الاستهداف	المعدل المستهدف	المدة الزمنية (الأفق) للاستهداف
تركيا	2006	مؤشر أسعار الاستهلاك	($\pm 2\%$) معدل 5 % من 2007 إلى 2009 معدل 4 ($\pm 1\%$)	03 سنوات (متوسط الأجل)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات دراسة Hakan Kara

الأثر الكبير الذي كانت تمارسه الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر، أي توفر فائض نقدي غير مستغل ناتج أساساً عن اختلافات هيكلية في الاقتصاد الوطني، ومن جهة أخرى نتيجة لأثر تضخم أسعار الواردات الغذائية المستورد والإفاق الحكومي الكبير لدعم المواد الأساسية، وهي كلها عوامل تحد من فعالية بنك الجزائر في تطبيق سياسة الاستهداف، وعليه من خلال نتائج الدراسة يمكن لنا اختبار الفرضية التي وضعناها في مقدمة البحث كما يلي: " يمتلك البنك المركزي الجزائري أداة حديثة لإدارة السياسة النقدية، تتمثل في استراتيجية تستهدف معدل كمي محدد للتضخم كاستهداف مباشر، يتم من خلالها الوصول لاستقرار الأسعار في الأجل الطويل كاستهداف نهائي، ويتوقف نجاحها على مدى الالتزام بتطبيق شروطها".

استناداً إلى نتائج الدراسة النظرية فإن نجاح هذه السياسة في الجزائر لا يزال ناقص، بسبب عدم الالتزام التام بتطبيق بعض شروط الاستهداف خاصة ما يتعلق بـ:

- غياب الهيئة المكلفة بمساءلة البنك المركزي عن عدم تحقيق الهدف النهائي في الأجل الطويل؛
- عدم وجود علاقة مستقرة بين معدل التضخم وأدوات السياسة النقدية؛
- عدم تبني نظام سعر صرف مرن .

أما إذا قمنا بمقارنة نتائج هذه الفرضية مع نتائج الدراسات السابقة، فهي لم تتعارض مع ما توصلنا إليه الأستاذين بن علي عزوز وطيبية عبد العزيز، لكنها قدمت إضافة فيما يخص فكرة المساءلة، تحقيق استقرار بين معدل التضخم وأدوات السياسة النقدية وفي ضرورة تبني نظام سعر الصرف المرن. كما أنها وافقت إلى حد كبير نتيجة الدراسة التي قام بها Hakan Kara والتي كانت تنادي بضرورة تطبيق الاستهداف على مراحل بعد استكمال الشروط الأولية، مع تحرير أسعار الصرف وهذا حتى لا تتعارض وتحقيق معدلات التضخم المستهدفة.

وعليه بالنظر إلى هذه الاستنتاجات الأخيرة، لا يمكن في الوقت الحاضر استخدام سياسة الاستهداف التام للتضخم في الجزائر، لعدم استيفاء الشروط العامة وحتى الشروط الأولية، ولكن بالإمكان اعتماد هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية في المستقبل، وفتح مع ذلك ما يلي:

« أن يكون تطبيق سياسة استهداف التضخم على مراحل، وهذا بعد إتمام جميع الشروط الأولية والعامة؛

« منذ بداية عام 2012 انتهجت تركيا سياسة الاستهداف الصريح (المستمر) للتضخم، وقامت بتثبيت هدف مستقبلي لثلاث سنوات في ديسمبر من كل سنة: 5,6 % في نهاية سنة 2010، 5,5 % في نهاية سنة 2011، و 5 % في نهاية سنة 2012، وفي حالة عدم تحقيق المعدل المستهدف في نهاية السنة، يقدم البنك المركزي تقريره للحكومة يشرح فيه أسباب الانحراف، والإجراءات التي يجب اتخاذها لتصحيح الانحراف، ويشتر هذا التصريح في التقرير الثلاثي للتضخم؛ وقد اتخذ البنك المركزي التركي لإنجاح هذه التجربة الإجراءات التالية⁽¹⁾:

- اختيار مؤشر أسعار الاستهلاك لقياس التضخم، باعتباره المؤشر الذي يتمتع بسهولة كبيرة للمتابعة، إضافة إلى قدرته الجيدة على قياس تكلفة المعيشة؛
 - تحديد معدلات رقمية لاستهداف التضخم؛
 - تحديد نطاق التغير لمعدل التضخم الفعلي بحوالي: $\pm 2\%$ أو $\pm 1\%$ مقارنة بالمعدل المستهدف؛
 - تحديد أفق الزماني بـ 03 سنوات حتى يصل فيها معدل التضخم إلى قيمته المثلى، ويساعد هذا الإجراء البنك المركزي في التدخل لمعالجة الاختلال عند وقوعه في المدى المتوسط.
- خلاصة القول أن البنك المركزي التركي قد تمكّن من حسن تطبيق سياسة استهداف التضخم، نتيجة العمل المتواصل القائم على تصميم العديد من النماذج لمعرفة وضع الاقتصاد التركي والمساعدة على التنبؤ بأفاقه المستقبلية، بالإضافة إلى الإصدار الدوري لتقارير شهرية خاصة بأحوال سوق النقد الأجنبي والسياسة النقدية، والتي كان لها بالغ الأثر في زيادة الشفافية وزرع الثقة في أوساط المتعاملين داخل الأسواق، وتوفير الجو المناسب للاستقرار، كما أن كثرة الأزمات لعبت دوراً هاماً في إكساب البنك المركزي التركي لخبرة واسعة. وعليه فهذه التجربة تصلح لأن تكون كنموذج يجب أن تحتذي به الدول النامية المطلّة على حوض المتوسط من أجل التطبيق المحكم لسياسة استهداف التضخم.

رابعاً: الخاتمة

من خلال ما تم عرضه سابقاً توصلنا إلى أن أسباب التوسع النقدي وكذا فائض السيولة في الجزائر في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، يرجع أساساً إلى

1- Zehra Yeşim GÜRBÜZ BEŞEK, *Op.Cit*, page 201

- working paper N° 07 June 2002, the central Bank of the Republic of turkey.
9. Eser Tuter, "Inflation Targeting in Developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy", Blacksburg, Virginia , July 2002
10. Jennifer Smith, "Economic Policy in the UK Macroeconomic Policy the Definition of Inflation Targeting", University of Warwick
11. Inflation Report 2006-IV, The Central Bank of the Republic of Turkey
12. Les comptes économiques de 2000 à 2012 N°640 ONS, Juillet 2013
13. Rapport 2012 de la Banque d'Algérie, «Evolution Economique et Monétaire en Algérie», 16 Juillet 2013
14. Zehra Yeşim GÜRBÜZ BEŞEK, «Crédibilité et la politique de ciblage d'inflation en Turquie sur la période 2002-2006», Thèse de Doctorat en Sciences Economiques. Université Rennes, 2008. France.

- ◀ إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية والجهة التي ستقع عليها مسؤولية الإعلان عن سياسة استهداف التضخم لغرض ضمان حق مسائلتها علنياً عن الأهداف المعلنة؛
- ◀ إشراك الحكومة ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي الجزائري في وضع السياسات، وذلك لأنها تعكس حالة تناسق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق هدف سياسة الاستهداف وهو استقرار الأسعار باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمون النتائج؛
- ◀ إعداد نماذج قياسية تربط معدل التضخم فيها بأدوات السياسة النقدية، حتى تتمكن من توفير الشروط التي تتطلبها سياسة استهداف التضخم الممكنة التطبيق مستقبلاً في الاقتصاد الجزائري، إلى جانب اعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل للممكن من توفير بيئة مستقرة تساعد على دفع عجلة النمو الاقتصادي؛
- ◀ تدعيم مصداقية وفعالية الاستهداف عن طريق:

- الاهتمام بتنفيذ الهدف النهائي من خلال تقريب تنبؤات التضخم من المعدل المستهدف، بمعنى آخر تخفيض الحرافات التضخم بين الدولة وشركائها الاقتصاديين؛
- تطوير وسائل حديثة للإعلام بأهداف الاستهداف، وكذا تقييمها؛

- ◀ توفير اهم متطلبات تطوير السوق المالية الجزائرية، والتي لازالت غير فعالة ولا تدعم النشاط الاقتصادي؛

- ◀ الاستفادة من بعض تجارب الدول الناشئة والمتقدمة، وكذا الاستعانة بالمساعدات الفنية والمالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة بالموضوع، حيث أن مشاورات المادة الرابعة للصندوق و برامج الصندوق تتضمن دعم تطوير إطار استهداف التضخم، وذلك في إطار المساعدة الفنية من خلال إرسال البعثات الفنية والتدريب وتقديم الاستشارات لموظفي البنوك المركزية.

المراجع المعتمدة باللغتين العربية والأجنبية:

1. "المصري" مجلة مصرفية اقتصادية، بنك السودان المركزي، العدد 49، سبتمبر 2008
2. إساعيل احمد الشناوي، "استهداف التضخم و الدول النامية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد، جامعة عين الشمس مصر، 2004
3. الحوصلة الإحصائية 1962-2011 للديوان الوطني للإحصائيات
4. الحوصلة الإحصائية الثلاثية رقم 30 الصادرة عن البنك المركزي الجزائري في جوان 2015
5. التقرير السنوي 2013، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، طبعة نوفمبر 2014
6. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مقالة بعنوان "تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم"، جامعة الشلف، الجزائر
7. صفاء عبد الجبار الموسوي، عدنان كريم نجم الدين، الاء نوري حسين، "قياس و تقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة"، المجلد الثالث-العدد العاشر، مجلة الإدارة والاقتصاد-جامعة كبرياء

8. Anil Duman, "Inflation Targeting as a Monetary Policy and its Applicability to developing Countries ",